ظاهرة الوقف في الجزائر أثناء العهد العثماني وتأثيرها الاجتماعي والاقتصادي

د. أبوبكر الصديق حميدي
أستاذ محاضر
جامعة محمد بوضياف ــ المسيلة

- الملخص:
كانت الأوقاف في العهد العثماني كثيرة الانتشار، ومصدرا لسد للحاجة الاجتماعية ومصدرا اقتصاديا مهما للعديد من الفئات والعاملين فيها. ونعتقد أن نجاح هذه التجربة والنطاق الواسع الذي مسته من مؤسسات دينية واجتماعية وعائلات يعود إلى جملة من العوامل نجملها في:
1/ السلوك الديني والإرث التاريخي في إنماء الوقف وسبله .
2/ تشجيع الطرق والزوايا للوقف.
3/ المذهب الحنفي الذي يتبعه الأتراك والكراغلة كان يسمح بانتفاع الموقوف وعقبه بما حبسه من وقف، إلا بعد انتفاء الورثة .
4/ اتباع بعض الجزائريين للأتراك في حبس أملاكهم على المذهب الحنفي .
5/ تشجيع بعض الحكام، والعلماء والوكلاء للوقف .
إن هذه الأوقاف التي تنوعت بين الأملاك العقارية، والأراضي الزراعية والدكاكين والفنادق، وأفران الخبز والطواحين وأفران معالجة الجير، والعيون والسواقي، والصهاريج والبساتين والحدائق. وصارت تخدم مخلف مناحي الحياة الدينية الاجتماعية والاقتصادية وبعض الهيئات مثل: أوقاف الحرمين الشريفين، أوقاف الجامع الأعظم، أوقاف سبل الخيرات، أوقاف الأشراف، أوقاف أهل الأندلس. وبدون شك أنه صار للأوقاف دور مهم في إدارة حياة الناس اجتماعيا واقتصاديا

- الكلمات المفتاحية:
الوقف، سبل الخيرات، الحبوس، العهد العثماني، المذهب الحنفي، الأشراف .

مقدمة

شكلت الأوقاف في العهد العثماني ظاهرة متميزة من حيث الانتشار والتنوع والنجاح الوظيفي لها في إدارة العديد من المؤسسات العلمية والخيرية وتمويلها، ومصدر كسب مهم للعديد من الفئات والعاملين فيها، ونعتقد أن نجاح هذه التجربة والمجال الواسع الذي مسته من مؤسسات دينية واجتماعية وعائلات يعود إلى جملة من العوامل نجملها في:

1/ الرصيد الديني والتاريخي للمجتمع في إنماء الوقف وسبله .

2/ الانتشار الواسع للطرق والزوايا وما لها من امتداد اجتماعي وترغيب في عملية الوقف.

3 / رغبة بعض الحكام الأتراك في تحبيس أملاكهم أمثال الباي حسين 1807 .

4/ أن المذهب الحنفي الذي يتبعه الأتراك والكراغلة كان يسمح بانتفاع الواقف وعقبه بما حبسه من وقف حتى انتفاء الورثة .

5 / تقفي بعض الجزائريين للأتراك في حبس أملاكهم على المذهب الحنفي لما وجدوا فيه من تسهيلات والانتفاع بها هم وعقبهم من بعدهم، رغم أنهم على المذهب المالكي.حتى قال حمدان خوجة " أن الفقهاء بالجزائر قد أجمعوا على العمل بمقتضى المذهب الحنفي الذي يجيز حبس الهبات المشروطة وذلك ليكثروا من مردود الهدايا لصالح الفقراء

6 / العناية التي عرفتها الأوقاف من طرف بعض الحكام، والعلماء والوكلاء.

وانطلاقا من هذه الخلفية التي تتناول عوامل نجاح الأوقاف الجزائر في العهد العثماني 1516-1830 كإطار زماني للدراسة فإننا أمام جملة من التساؤلات والتي تشكل في مجموعها إشكالية مطروحة للإحاطة بمفاصل الموضوع وحيثياته منها: هل كانت الظروف السياسية وطبيعة الحكم هي التي فرضت على السكان تنمية ظاهرة الوقف للاستجابة لمتطلبات العلم والحاجة الاجتماعية في ظل غياب سلطة مركزية تتكفل بذلك؟ أم أن عوامل دينية وثقافية عززت هذا التوجه؟ وهل كان وجود مذهبين حنفي ومالكي قد شجع على زيادة الوقف وتنوع أبوابه ؟

ضمن هذه الرؤية أردت معالجة الموضوع الذي يتوزع بين دوافع التعلق الاجتماعي بظاهرة الوقف والدور الحيوي الذي لعبته في إدارة المجتمع والدولة والعلاقة مع الأماكن المقدسة.

أولا : البعد الديني للوقف

يعد الوقف نظام إسلامي معروف له أهميته الاجتماعية والاقتصادية والعلمية، وكانت ظاهرة الوقف الإسلامي عريقة في المجتمع الجزائري بحكم أنها متعلقة بفعل الخير والإنفاق على الفقراء، ودرج الكثير من الميسورين الجزائريين والأتراك خلال هذه المرحلة على ترسيخ هذا السلوك الوقفي من باب التقرب لله ، وخدمة المجتمع، وحرص العلماء على دفع الناس لفعل الخير في الحياة والممات والعمل بما حث عليه الدين الحنيف من خلال الآيات والأحاديث الدالة على ذلك.منها :

الآية الكريمة " لن تنالوا البّر حتى تنفقوا مما تحبون "[1]

والآية:" يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم ومّما أخرجنا لكم من الأرض " [2]

وفي الحديث الشريف الذي رواه أبو هريرة - رضي الله عنه- " إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلاّ من ثلاثة :إلاّ من صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعوا له " [3]

وورد عن عبد الله بن عمر: أن عمر بن الخطاب أنه أصاب أرضا بخيبر فأتى النبي -صلى الله عليه وسلم- يستأمره فيها فقال: يا رسول الله، إني أصبت أرضا بخيبر لم أصب مالا قط هو أنفس عندي منه، فما تأمرني به؟ قال: إن شئت حبّست أصلها وتصدقت بها، قال: فتصدق بها عمر؛ أنه لا يباع أصلها ولا يورث. قال: فتصدق بها عمر في الفقراء وفي القربى وفي الرقاب وفي سبيل الله وابن السبيل والضيف، لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف، أو يطعم صديقا غير متمول فيه. وفي لفظ غير متأثل [4]

وقد أوردنا هذه النصوص على أن ظاهرة الوقف الخيري لها بعد ديني شرعي، وظهرت في المجتمع الإسلامي منذ بداية الدعوة الإسلامية، ولكن أصبحت أكثر انتشارا وتنظيما منذ القرن السابع الهجري وعملت بها مختلف الشعوب الإسلامية عبر التاريخ فكانت معيلة للفقراء وممولا لدور العبادة والعلم وعابر السبيل وكثير من سبل الخيرات، حتى أصبحت من أكبر المؤسسات الخيرية في عدد من البلدان الإسلامية. وكانت الجزائر في العهد العثماني حافلة بمثل هذه المؤسسات والتي حظيت برعاية المجتمع وأصحاب الجاه في الدولة، وكانت المؤسسات الدينية أكبر المستفيد من عائداتها.

➢ **ثانيا : الدولة العثمانية والأوقاف الجزائرية**

تعد الجزائر من أهم الدول التي اهتمت بالأوقاف في العهد العثماني، ولذلك صنفت ثاني ولاية في عهد الدولة العثمانية في مجال الاهتمام بالأوقاف، ودعم هذا القطاع عامة الناس وحتى بعض الحكام، وكذلك شيخ الإسلام باسطنبول الذي شجع على زيادة الوقف.ويعد هذا العهد أهم مرحلة انتظمت فيها الأوقاف من حيث التسيير لهذا الجهاز، فصار له وكلاء لهم من التجربة الكبيرة والصفة الرسمية، والسجلات التي تضبط المداخيل والمصاريف بشكل دوري وهذه السجلات تخضع للرعاية والحفظ، كما حظيت الأوقاف بهيئات علمية ساهرة عليها، ومستفيدة منها أيضا. وكانت لها أثرا واضحا في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

وانطلاقا من هذه المعطيات تزايد الكم الوقفي وأصبح جزء من الثقافة الدينية والتقاليد الاجتماعية واحترام الحاكم لها .حتى أن عدد الأوقاف في مدينة الجزائر وحدها بلغ 3693 وقفا في نهاية العهد العثماني بأنواعها من عقارات ومباني وحوانيت. وكثرت ومؤسسات الوقف الجماعية وأشهراها إدارة سبل الخيرات والتي تُسير وفق المذهب الحنفي استفاد منها الفقراء والعجزة والأيتام،وتعليم الأطفال في والكتاتيب والزوايا . [5]

وتوجد اليوم في أرشيفات الجزائر سجلات غنية تحفظ هذا الغنى الوقفي في العهد العثماني . وكذلك في أرشيف الدولة العثمانية (وقف مالية مدور دفتر) التي توثق الإيرادات والنفقات والمشرفين عليها، وكانت الدولة العثمانية ترسل لجانا من قبل شيخ الإسلام في اسطنبول للتأكد من سلامة الوقف ، وهذه السجلات حافلة بدفاتر أملاك الأوقاف في الجزائر وشكاوي الأهالي من المشرفين على الأوقاف وما انتابها من تجاوزات . وسجلت بعض الاختلالات والغموض في تسيير الأوقاف [6]

➢ **ثالثا :عوامل تطور الأوقاف**

لقد تضافرت عدة جهود في إنماء السلوك الوقفي في الجزائر أثناء العهد العثماني، منها ما تلق بالثقافة الدينية الخيرية الموروثة في المجتمع الجزائري، وقد تماشى هذا السلوك مع تشجيع الدولة العثمانية لهذا الأمر، إضافة إلى حاجة المجتمع للوقف الإسلامي لرعاية

المؤسسات الدينية والعلمية . ويمكن أن نقف على العوامل التي ساهمت في إثراء وتعدد المجالات الوقفية بالجزائر خلال هذه الفترة من خلال :

1 ـــ أثناء العهد العثماني أنشئت مؤسسات خيرية تمولها الأوقاف تهدف إلى تحسين أوضاع الفقراء ، وحسب المذهب المالكي فإن المالك لما يعهد بالوقف إلى مؤسسة خيرية فإنها تتمتع بذلك الملك . أما في المذهب الحنفي هو حبس العين على حكم ملك الواقف والتصدق بالمنفعة على جهة الخير ، وطرح بعضهم أن إرادة الواهب تصبح قانونا .ومنهم من أجاز التصرف في الوقف بعد وقفه إلا في حالات مثل : أن يعلقه بموته فيلزم كالوصية في الثلث ، أو يوقف لمسجد ويؤذن بالصلاة فيه وغيرها من الحالات .

ورغم الفروق الفقهية فالظاهر أنه في هذه المرحلة كان الواقف لا يستعيد ملكه غالبا بعد المدة التي حددها للوقف ولا يستطيع الواهب أو ورثته أن يتصرفوا فيه ويصبح الانتفاع به صفة أبدية ، وحسب حمدان خوجة أن الفقهاء اعتمدوا على الأخذ بهذا المذهب حتى تزداد الأملاك الموقوفة لصالح الفقراء [7]

وأضاف أنه كل من وهب هبة لا يمكن أن يتراجع عنها، ويعتبر عقد الهبة أحسن وثيقة، ويحق لجميع الفقراء أن يطالبوا بالإجراءات التي لصالحهم (الإعانات) دون حق التصرف في أي ملكية .

ويذهب حمدان خوجة الذي عاصر المرحلة أن الأوربيين من المؤكد أنهم سيعرفون أن هذه التفسيرات والقوانين ويعرفون أنها تعتمد على مبادئ حضارية أخلاقية . [8] وربما كلامه هذا كان في بداية الاحتلال الذي وجد البلاد تعج بالأملاك الوقفية المرتبطة بالدين والمجتمع والتعليم والحاجات المختلفة للمجتمع .

2 ـ ومما ساعد على تطور الأوقاف في الجزائر في هذه المرحلة أنه إذا كان المذهب المالكي لا يقبل الهبة إلا في الحياة فإنه في المذهب الحنفي يجيز الأمر خارج هذا الشرط ، وعللوها ب : " نوايا المرء الحسنة من أفعاله " [9]وقدموا أمثلة : كحال من يسكن بيتا طول حياته ثم تنتقل الدار إلى مؤسسة خيرية بعد مماته.

3 ـ ومن أهم العوامل التي ساعدت أيضا على تطور مؤسسات الأوقاف أنها تخضع إلى مؤسسات خيرية يقوم الحاكم على تعيين المشرف عليها ومعه جماعة من الجباة والموثقين لجمع حقوق الانتفاع وتوزيعها على الفقراء ووفقا للشروط المطلوبة ، وهؤلاء القائمين عليها يتقاضون أجورا منها لقاء متاعبهم .

وبالتالي صارت هذه المؤسسات الخيرية رسمية ومنظمة ولها مسؤول وموظفين للجمع والكتابة والتوثيق والتوزيع وتحترم كل الشروط المنصوص عليها في الوقف ، ففضلا على قداسة الوقف فإن إعطاءه الصفة الرسمية والتنظيمية ساهم في استقراره واستمراره وضبط إيراداته ومصاريفه وعدم تعرضه للإهمال عبر السنين .

كما وفرت المؤسسات الوقفية الرعاية للأملاك الموقوفة من عقارات وحوانيت أو ثمار وإلا كانت أكثر عرضة للعوادي أو فعل الإنسان أو تجاوزات الملاك. وهذه القوانين والتنظيمات كانت سارية أيضا على أوقاف مكة والمدينة منذ إنشاء المؤسسات الوقفية التي تكفلت بذلك .[10]

فمثلا عندما يتم الوقف لصالح الحرمين فإن المساكن المستأجرة لا تكون إلا لمن له أوضاع اجتماعية خاصة مقابل أجور معتدلة على شرط أن يقوم المستأجر بالإصلاحات الضرورية ، وبالتالي فإن الوقف يكون في مقامه من حيث الحاجة إليه ، من جهة ، ويكون بسعر معقول حسب أوضاع الشخص ، ومن جهة أخرى المحافظة على أملاك الوقف من الخراب والضياع ويبقى ساري الانتفاع منه لمدة طويلة ، وهنا يمكن ضمان صيرورة المؤسسة الخيرية الوقفية والانتفاع بها من قبل الأشخاص المستغلين المباشرين، أو الجهات التي تعود إليها فوائد هذه الأوقاف كما هو الحال لأوقاف الحرمين وغيرها.

ويبدو أن تنوع المذهبين المالكي والحنفي في الجزائر في العهد العثماني ساهما في الإثراء الفقهي لقطاع الأوقاف وتعدد مصادره وأوجه صرفه، وتراكم الأملاك الوقفية وصيانتها، حتى صارت تعم كل المدن والمد اشر وتغطي جوانب عديدة من المؤسسات ذات النفع العام كالمساجد والزوايا والتعليم والأضرحة، أو انتفاع الأفراد والفئات المعوزة ، وكذلك أوقاف الحرمين الشريفين.

➢ رابعا: دور المؤسسات الوقفية الكبرى في تنمية الأوقاف :

1 ــ وقف الحرمين الشريفين :

ربما كان الذهاب إلى البقاع المقدسة أمنية كل فرد في الجزائر، ولكن ليس بمقدور الكثير منهم الوصول إليها لظروف البعد أو الصحة...، وكان التعويض عن هذا المقصد المقدس هو الوقف لصالح الحرمين الشريفين، وصار جزء من الثقافة الدينية والمالية للمجتمع، ومعبرا عن الحرقة التي تحدوهم في خدمة هذه الأماكن، وكان هذا التقليد متوارثا أبا عن جد وفي مختلف المدن.

وفي بعض الأحيان كان الواقف يأخذ صفة الانتفاع من الوقف ثم لعقبه من الورثة ويوصي بأن تؤول في الأخير إلى الحرمين . وتنوعت هذه الأوقاف من حيث : المساكن ، وأحيانا جميع الأملاك ، أو يخصص جزء من الأملاك ، وكما وقف الرجال وجد النساء ضمن هذه الظاهرة ، بل في بعض المدن كثرت أوقاف النساء ، كما شملت ذوي الجاه من الجزائريين والأتراك ، وبعض الميسورين أيضا ، وكانت هذه الأوقاف توثق في سجلات عند القضاة بدار السلطان ، وهي موجودة اليوم بسجلات الأرشيف الوطني الجزائري ، وهي حافلة وعامرة بأنواع هذه الأوقاف والتي ترصد مكان الحبس ، وسنته ، ونوعيته الحبس ، والمحبس عليه، وصاحب الحبس ، كما يوجد في هذه السجلات عائدات هذه الأوقاف السنوية وغيرها من التفاصيل ثم الوكيل عليها والأموال المحصلة ،والجهات الموجهة إليها أو التي وقفت عليها [11]

وكانت هذه الظاهرة بكثرة في مدينة الجزائر أو دار السلطان والمناطق القريبة منها كالبليدة وكذلك المدن الكبرى مثل: قسنطينة ، وتلمسان ، والتيطري ، وقد ساهمت هذه الطريقة الوقفية في الحفاظ على طبيعة الأملاك وسلامتها ووحدة الأرض ، لمدة طويلة ، كما ساعد على تماسك الأسر الجزائرية ، وخاصة في صيغة الوقف الذي يحبس على الحرمين الشريفين بعد انتفاء الورثة .وبحكم قدم هذا التقليد الإسلامي وتراكمه في إرسال الأموال لخدمة الحرمين الشريفين و فقرائهما فقد كانت مؤسسة أوقاف الحرمين الشريفين من أكبر الجهات الوقفية، وظهرت منذ استقرار الحكم العثماني بالجزائر في القرن السادس عشر ، وقدرها البعض بثلاث أرباع الأملاك الوقفية بمدينة

الجزائر [12] ووصلت الأشياء الموقوفة إلى عدد معتبر مثل : 840 منزلا و 258 دكانا و 33 مخزنا و 82 غرفة و 3 حمامات و 11 مخبرة و 4 مقاهي، وفندق و 57 بستانا، و 62 ضيعة، و 6 طاحونة و 201 إيجارا . [13]

وكانت الأوقاف التي لم تحدد وجهتها أو مرجعها وضاعت عقودها فإن علماء المرحلة كانوا يجتمعون لمناقشة مصير الوقف وإذا لم يوجد ورثة وغابت وجهة الوقف يؤول إلى مؤسسة الحرمين على اعتبار أن غالب أهل البلد أوقافهم في هذا الاتجاه .مما وسع من دائرة الأوقاف عامة . وقد لاحظ قنصل فرنسا حينها الكم الوقفي الهائل لصالح الحرمين في أواخر القرن الثامن عشر فكتب : " إن أوقاف الحرمين واسعة الانتشار بمدينة الجزائر وسيأتي اليوم الذي ستستحوذ فيه مؤسسة أوقاف الحرمين الشريفين على جميع العقارات " ، وأضاف" وتكاد تكون جميع دور المدينة والبساتين المنتشرة بضواحيها تابعة لمرجع الحرمين [14].

2 ــ وقف سبل الخيرات : تعد مؤسسة سبل الخيرات الحنفية أشهر مؤسسات الوقف في العهد العثماني حيث كانت تشرف على معظم الأوقاف التي ينتمي أصحابها إلى المذهب الحنفي ولها نفس الطابع في التنوع من حيث الإنفاق على الفقراء والمساجد ، والمدارس وقيل أنها تأسست منذ 1590 م وكانت تنفق على أهم المساجد الكبرى في العاصمة منها الجامع الجديد ، إضافة إلى أوجه أخرى مثل الإنفاق على طلبة العلم والزوايا والمحتاجين وإصلاح الطرق ومياه الشرب وغيرها [15].

3 ــ مؤسسة الجامع الأعظم : التي ظهرت منذ منتصف القرن الثامن عشر ، وتأتي في المرتبة الثانية بعد مؤسسة الحرمين ،حتى أن عدد الأملاك المحبوسة لصالح المسجد الأعظم بلغت سنة 1841 (543 وقفا)، وقيل أن مساهمة المرأة الجزائرية كان كبيرا حيث بلغت 115 وقفا لصالح الجامع الأعظم وحده . [16]

➢ **خامسا: المساهمة الفعالة للمرأة في توسيع دائرة الأوقاف**

مثلما كان للرجال أوقافا فللنساء أيضا لهن حظا ومساهمة فعالة في إثراء هذا القطاع الذي يعود بالنفع على المرء في الدنيا والآخرة ، ويكون إضافة إلى مجتمعه ، وتعددت أوقافهن من البساتين والدور والمال والأرض وكانت لهن أوقافا مستغلة مباشرة ، وأخرى تؤول للوقف بعد أبنائهن ، كل حسب الوصية الموثقة . ومن جهة أخرى نقف على حرية التصرف التي تتمتع بها المرأة في توجيه أملاكها، وحرمة الأوقاف من جهة أخرى لدى المجتمع والدولة.

ومثلما كانت المرأة حاضرة في الأوقاف العامة لصالح المجتمع، كان لها دورا في التوقيف لصالح الحرمين الشريفين ، بل الكثير من الأوقاف الخاصة في المدن الكبرى نجدها تعود إلى نساء أوصين بعودة الأملاك للحرمين الشريفين بعد وفاتهن وبعد أعقابهن من الورثة [17] [17]. وربما ما ذكرناه حول مساهمة المرأة الجزائرية لصالح الجامع الأعظم وحده كنموذج على حضورها القوي في باب الوقف (115 وقفا).وهو ما يعكس الوعي الذي وصلت إليه المرأة الجزائرية ودورها في عملية التحبيس والمساهمة في الأعمال الخيرية المتعلقة بداخل الجزائر أو الخاصة بالحرمين وبما كانت تحمله من حس ديني راقي ، وردا على الرؤية القائلة بأنها كانت منغلقة على نفسها ، كما يدل على أنها كانت لها مكانة وتتمتع بأملاك محترمة وحقها في التصرف فيها وإلا ما استطاعت أن تهب أو تحبس هذه الأوقاف وبهذا الكم والعدد . ويبدو أنهن من فئات مختلفة: جزائرية وتركية وأندلسية حسب الأسماء الواردة لهن، وقد أنجز الدكتور رابح كنتور دراسة وجداول مستفيضة في هذا الباب يمكن الرجوع إليها [18].

➢ **سادسا : أنواع الأوقاف وأوجه الصرف :**

كانت هناك أنواعا من الأوقاف نصنفها في نوعين من الأوقاف: عامة وخاصة .

فالعامة أوقاف بيت المال، أوقاف الطرقات، أوقاف العيون، أوقاف الأندلس، الإشراف، أوقاف مكة والمدينة، أوقاف سبل الخيرات.

والخاصة مثل: أوقاف الشيخ الثعالبي، أوقاف الجامع الكبير،أوقاف المساجد والزوايا و المقابر والأضرحة.....

ورغم أن الصنف الأول يصنف كأوقاف عامة ولكن بعضه مخصص في صرفه مثل أوقاف الأشراف أو الأندلس فهي لفئة معينة فقط ولكن ذات طابع جماعي، أما الصنف الثاني مخصصة لجهة بعينها: مسجد أو زاوية وكان لكل بناية وكيل يشرف عليها ويعمل على صيانتها والاستفادة منها أيضا إذا نصت الوثيقة الوقفية على ذالك ، وقد كان لهذه الأوقاف بنوعيها أوجه اجتماعية ودينية تصرف فيها منها:

1ـــ ما يوجه من مال ومواد غذائية للفقراء يوم الخميس والجمعة .

2 ـ ما يوزع من بيت المال على الفقراء من مختلف الفئات .

3 ــ لصيانة المؤسسات الدينية في مكة والمدينة خصيصا ويرسل إلى شيخ الإسلام سنويا في مكة .

4 ـــ ما يوجه لفداء الأسرى المسلمين عند النصارى.

5 ـــ لصيانة المساجد والزوايا والأضرحة .

6 ـــ ما يصرف على القائمين على المساجد: أئمة ـ علماء ، طلبة) [19]. إضافة إلى الحزابين والوكلاء ، القائمين على مدا خيل الأوقاف وصرفها [20].

7 ـ إعالة الفقراء من أبناء الجالية الأندلسية التي استقرت بالجزائر .

➢ **سابعا : حالة الأوقاف عشية الاحتلال :**

يشير حمدان خوجة إلى أن فرنسا منذ البداية أقدمت على أخذ جزء من كبير من هذه العائدات الوقفية إلى صندوق أملاك الدولة ، وكأنها ضرائب أو أملاك عمومية ، وقد خاطبها حمدان خوجة معاتبا إياها على هذا السلوك غير الأخلاقي والظالم وأدخل اليأس على سكان أيالة الجزائر ، مما جعلهم يكرهون كل الأوربيين معتبرين إياهم مسيحيين وأعداء [21].

واعتبارا لهذا الكم الهائل من الأملاك الوقفية وما كانت تدره من أموال على مختلف الجهات المستفيدة، ورغم تعطل الكثير من المؤسسات الوقفية بمجرد قدوم الاحتلال فإن عائداتها بقيت تعكس قيمتها الكبيرة.

عائدات الأوقاف بعد الاحتلال 1938 بالفرنك.

المؤسسة	1838	1839
أوقاف مكة	12789565	13194113
أوقاف سبل الخيرات	13998925	1436841
أوقاف الأندلس	409354	496398
أوقاف بيت المال	602549	2619738
أوقاف الثعالبي	5557290	539680
المجموع	33357683	18286770

- **ثامنا : الدور الاجتماعي والاقتصادي للأوقاف**
- **أ ـ مساهمة الأوقاف في نفقات الأعمال الخيرية**

قيل أن الدولة العثمانية شجعت ظاهرة الأوقاف عامة في **ربوع** الخلافة وخاصة السلطان بايزيد المعروف بلقب التقي الذي وسع من وجودها وأعطاها مناعة وحصانة، وأبعد عنها الضرائب، وأنظار الطامعين فيها وكل أنواع المصادرة.

وهذا السلوك يظهر أنه عمم على نفوذ الخلافة ومنها الجزائر، وهو ما أكسب الأملاك الوقفية: أراضي ومزارع وغابات أهمية من حيث العدد والحماية والوظيفية. وطورها إلى مستوى مؤسسات خيرية منظمة تؤدي دورها الاجتماعي والاقتصادي والديني والتعليمي والثقافي [22]، وانعكس ذلك على الأمة وصارت جزء من مؤسسات الدولة والمجتمع وتعمل على توثيق روابط المجتمع وتتكفل هذه المؤسسات بجوانب مهمة في المجتمع قد لا تستطيع الدولة تحمل تبعاتها المالية .

➢ ب ـ دور الوقف في الحفاظ على الأراضي الزراعية والاعتناء بثمارها

كان وقف الأراضي الزراعية وبعض البساتين (البحاير) إضافة إلى وقف العيون والسواقي التي عملت على ري هذه المحاصيل وخاصة في أوقات الجفاف، مما ساهم في إنقاذها واستمرارها ، إضافة إلى استغلالها في الشرب، وكانت هذه الظاهرة كثيرة في مدينة البليدة خاصة لوفرة البساتين فيها والواقفين لمثل هذه العيون والسواقي.[23]

وبالتالي ساهم الوقف لمثل هذه المرافق في لعب دور بارز في الحفاظ على استغلال الأراضي والحفاظ على ثمارها فضلا على رعاية السواقي والعيون وتنظيفها وصيانتها مع الدور الذي تؤديه هذه الأوقاف في الرعاية الاجتماعية للفقراء والمعوزين ، وأدى هذا النسيج المتكامل بين الواقفين لأنواع الأملاك:(العيون، السواقي، الأراضي، الثمار...) من جهة والمستفيدين من جهة أخرى، إلى تأمين حياة اجتماعية تكافلية وتأمين الغذاء ولو محليا لأبناء المنطقة، وخاصة في أوقات الأزمات كالجفاف... وبالتالي تعكس جانبا مهما من التضامن المتوارث، وتوفير لقمة العيش لعامة الناس وخاصة أثناء الشدة.

➢ ج ـ خدمة الأوقاف الزوايا

فضلا على ارتباط ظاهرة الدين بالوقف في حياة المسلمين ، فإن هذه الظاهرة كانت كبيرة في العهد العثماني بالجزائر وذلك لأنها الفضاء الذي يقدم الخير والنفع للمجتمع في الحياة وبعدها، ويعود بالثواب على صاحبه، وزيادة على ذلك فإنه من الميسورين من لهم حب العلم فخصصوا جزء من أموالهم لبناء زوايا لتدريس العلوم الشرعية وتقام بها الصلاة، فكانت هذه المراكز تقدم أحسن خدمة للمجتمع، في ظل غياب هيئة تتكفل بهذا الجانب التعليمي، وهو كرم وجُودُ على المجتمع وتقدير للعلم والعلماء. وكان هذا الوقف يتعدى البناء إلى الإنفاق على العلماء والمدرسين في هذه الزوايا، وكذلك إيواء الطلبة وإطعامهم مع الاستعانة بمن يجود من أبناء المجتمع، وغالبا كانت هذه المبادرات الوقفية من كبار الميسورين، أو أعيان العائلات الكبيرة الميسورة أو من كانت لهم بعض المناصب المعتبرة في المجتمع .

فعلى سبيل المثال أن مدينة قسنطينة ضمت العديد من هذه الزوايا منها: زاوية سيدي مخلوف، زاوية الفكون، زاوية رضوان خوجة، ومثيلاتها أيضا في معظم المدن الكبرى [24].

د ـ دور الأوقاف في الحياة الثقافية والدينية

حظيت المؤسسات الثقافية والدينية في العهد العثماني بقسط وافر من الأوقاف وعائداتها المالية، فكثر بناء المساجد والزوايا والكتاتيب، وهي مراكز عبادة وعلم، وهذا التوجه ساهم في كثافتها وتطويرها باستمرار. وهي سلوكات تقوم على تنمية العمل الخيري وتبنيه من قبل المجتمع خارج عن ممارسة السلطة رغم أنها كانت توثق لدى القضاة وفي السجلات، والوكلاء القائمين عليها غالبا هم تحت إدارة السلطة الرسمية .

وهذه الأوقاف ساهمت في سخاء فئات مختلفة : جزائرية ، كرغلية ، أندلسية ، في الحضر والريف ... فوجهوا عوائد أملاكهم لصالح التعليم، ودور العبادة مثل الإنفاق على الخطيب والإمام والترميم وشراء السجاد [25]وحفر آبار الشرب وأحيانا تخصص أراضي مثمرة وزراعية ومواشي للإنفاق على طلبة العلم والمدرسين.

وبهذا الإرث الإسلامي للوقف وثقافة المجتمع التي كرست ممارسته كان تشييد العديد من المراكز العلمية المتمثلة في زوايا تعليمية مثل زاوية سيدي أحمد الكبير بالبليدة، وزاوية المربوشي بالأربعاء، وزاوية النملي ببني موسى، وزاوية العيد ببوفاريك، وزاوية الأندلسيين بالبليدة[26].

ورغم أن بعضها يحمل أسماء مؤسسيها أو شيوخ الطرق لكنها كانت منارات للتعليم والخطب، والعبادة ومحل اجتماع عائلات المنطقة، وجمع رأي الجماعة، وحل المشاكل، والتقاضي... وكانت لهذه الزوايا أيضا موقفا في المحافظة على أملاكم العقارية الوقفية وخاصة عندما بدأت عمليات المصادرة من قبل الاحتلال الفرنسي.

وفي الأخير: يمكن القول أن هذه الأوقاف التي تنوعت بين الأملاك العقارية: الأراضي الزراعية والدكاكين والفنادق والبساتين، والحدائق. إضافة إلى أفران الخبز والطواحين وأفران معالجة الجير، والعيون والسواقي، والصهاريج...وصارت تمس مختلف مناحي الحياة الدينية الاجتماعية والاقتصادية مثل: أوقاف الحرمين الشريفين، أوقاف الجامع الأعظم والمساجد الأخرى، أوقاف سبل الخيرات، أوقاف الأولياء، أوقاف الأشراف، أوقاف أهل الأندلس. ومن دون شك أنه صار للأوقاف دور مهم في إدارة حياة الناس اجتماعيا واقتصاديا نجملها في النقاط التالية:

- ـ رعاية المصالح العامة وصيانتها.
- ـ تمكين العجزة والقصر من مصدر رزق لكون الحبس الوقفي يسمح لصاحبه بكرائه بقرار من المجلس العلمي الذي يشرف على الأوقاف .
- الحد من المظالم والأحكام التعسفية للحكام .
- إيواء الفقراء والمساكين وإطعامهم
- ترميم الثكنات والتحصينات العسكرية .
- ـ المساهمة بمقادير مهمة في أوقاف الحرمين .
- ـ توفير مصادر مالية مهمة لدور العلم وطلبته[27].
- توثيق العلاقات الاجتماعية.
- ــ الشعور بالمسؤولية الجماعية وترجمة ذلك من خلال مظاهر أوجه الإنفاق.

ومهما يكن فإن ظاهرة الأوقاف في العهد العثماني مثلت عملا خيريا وتضامنيا اجتماعيا وأخذت حيزا اقتصاديا، وكانت سلوكا فرديا وجماعيا، تبناه المجتمع ودعمته الفئة القريبة من الحكم ، وتقدمه شيوخ الزوايا والطرق الصوفية، واستفاد منه الفقراء وأهل العلم، وغطى احتياج الكثير من الجهات في ظل غياب تكفل الدولة بذلك. فكانت تغطي نفقات مرافق هامة ومفصلية في حياة المجتمع كالتعليم والثقافة والفقراء والمساجد وكأنها وزارة تعنى بهذه الأمور كلها [28].

هوامش البحث :

[1] ـ آل عمران آية92 .
[2] ـ سورة البقرة الآية267.
[3]ـ رواه أبو هريرة في صحيح مسلم (5/ 73) ، وكذا البخاري في الأدب المفرد (38) ،وأبو داود (2880) ،والنسائي (129/2) والترمذي (359/1).
[4] ـ حديث متفق عليه . رواه البخاري في الصحيح عن أبي عاصم ، عن ابن عون.
[5] ـ محمود عامر، " الجزائر في دور الأرشيف التركية « أعمال الندوة العلمية الدولية حول كتابة التاريخ الوطني والتعريف به، المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية والثورة، العالمية للطباعة والخدمات، 2012، ص 146
[6] ـ نفسه ، ص 147.
[7] ـ ـ حمدان خوجة ، تقديم وتعريب وتحقيق محمد العربي الزبيري، ط 2 ، الشركة الوطنية للطبع والتوزيع ، الجزائر ، ص 270.
[8] ـ نفسه.
[9] ـ أورد صاحب المرآة هذا النص على أساس حديث ولا ندري درجة صحته ونصه.
[10] ـ حمدان خوجة ، مصدر سابق ، ص 271.
[11] ـ رابح كنتور ، الوقف وآثاره دراسة تاريخية في منطقة البليدة ، المؤرخ ، ع 3 ، اتحاد المؤرخين الجزائريين ، 2005، ص 326 ، 329.
[12] ـ ـ فاطمة بن مصباح ، إدارة الأوقاف في الجزائر أواخر العهد العثماني وبداية بالاحتلال الفرنسي ، مذكرة ماجستير ، جامعة محمد خيضر الجزائر ، 1436هـ ، 2015 ، ص 41.3
[13] - Albert Devroulse, Les édifices religieux de l'ancien Alger , Bastide, Alger ,1870 p : 349
[14] ـ فاطمة بن مصباح ، مرجع سابق ، ص 43.
[15] ـ عبد الرحمان الجيلالي ، تاريخ الجزائر العام ، ج 3 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1994 ، ص 424.
[16] ـ فاطمة بن مصباح ، مرجع سابق، ص 46 .
[17] ـ رابح كنتور ، مرجع سابق ، ص 327.
[18] ـ نفسه ، ص 327.
[19] ـ أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي ، ، ج5 ، دار الغرب الإسلامي ، لبنان ، ص 153.
[20] ـ نفسه ، ص 294.
[21] ـ حمدان خوجة ، مصدر سابق . ص 272.
[22] ـ ناصر الدين سعيدوني ، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني 1798 ـ 1830 ، البصائر ، ط 3 ، الجزائر ، 2012، ص 134 .

[23] ـ رابح كنتور ، مرجع سابق ، ص 332.
[24] ـ كمال غربي ، المساجد والزوايا في مدينة قسنطينة الأثرية ، ذاكرة الناس، وزارة الشؤون الدينية ، الجزائر ، 2011 ، ص 160.
[25] ـ كنتور رابح ، مرجع سابق ، ص 339.
[26] ـ نفسه ، ص 340.
[27] ـ عبد القادر حليمي، " الوقف ومكانته في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الجزائر في العهد العثماني وأوائل الاحتلال الفرنسي " ، الأصالة ،ع 89 /90 ، المجلد 24 ، وزارة الشؤون الدينية ، الجزائر ، ص 89 ـ 93
[28] ـ أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي ، ج 1 ، ط 2 ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1985 ، ص 23 .